المحتوى المعلوماتي لتقرير محافظ الحسابات في الجزائر؛ دراسة استكشافية

Information content of the report of the governor accounts in Algeria;Exploratory study

عبد الرحمان بابنات
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
a.babenette@gmail.com

ناصر دادي عدون
المدرسة العليا للتجارة بالقليعة، الجزائر
dadi_nacer2003@yahoo.fr

Received:20 Nov 2017 **Accepted: 10 Dec 2017** **Published: 31 Dec 2017**

ملخص:

تسعى الدراسة إلى استكشاف المحتوى المعلوماتي لتقارير محافظي الحسابات في الجزائر، ومدى مواكبته لمعـــايير التـــدقيق الدولية لتقرير تدقيق القوائم المالية. وهذا من خلال التطرق في جزء أول إلى مفهوم تقرير التدقيق، وتقديم لمحـــة عـــن تطـــور الاهتمام بالمحتوى المعلوماتي لتقرير التدقيق ومحاولة تحسينه حتى يستجيب لتطلعات مستعمليه. ثم الاشارة إلى أهميتـــه بالنســـبة للأطراف ذوي المصلحة في اتخاذ قراراتهم. وكذا التطرق لأنواع تقارير محافظ الحسابات في الجزائر ومحتواها حسب التشريعات المنظمة للمهنة. وفي جزء ثان نقوم بتحليل محتوى عينة من 40 تقاريرا لمحافظي الحسابات واكتشاف المعلومات المقدمـــة، ثـــم مناقشة النتائج وتقديم التوصيات.وخلصت الدراسة إلى أن المحتوى المعلوماتي لتقرير محافظ الحســـابات فـــي الجزائـــر ثـــري بالمعلومات، التي توفر الافصاح للمستعملين في قراءة القوائم المالية، وبإشارات حول جودة التسيير في المؤسسة، وانضباطها في الالتزام بالتشريعات المنظمة لنشاطها.

الكلمات المفتاحية: تقرير التدقيق، محافظ الحسابات، المحتوى المعلوماتي، الأطراف ذوي المصلحة، المعلومات المالية، القـــانون 10-01.

تصنيف JEL: K22، G39، M42.

Abstract:

The study seeks to explore the information content of the reports of thegovernor accounts in Algeria, and the extent to which it conforms to the international auditing standards of the financial statement audit report. In the first part, we address the concepts of the audit report, providing an overview of the development of interest in the audit report content, and trying to improve it to respond to the expectations of its users. To note the importance of stakeholders in their decision-making, as well as to the types of governor accounts reports in Algeria accordance with the legislation governing the profession. In the second part we examine the content of a sample of the 40 reports of the governors accounts and acquired potential information, then discuss the results and make recommendations.

The study found that the information content of the governor's report in Algeria is rich in information, which provides users with an explanation of the financial statements, as well as the quality of management in the firm and its compliance with the legislation governing its activity.

Key words: audit report, governor accounts, information content, stakeholders, financial information, law 10-01.

JEL Codes : K22, G39, M42.

تمهيد:

عرف تقرير التدقيق المالي اهتماما بمحتواه منذ بداية القرن العشرين،[1] وقد تعمق هذا أكثر بعد سلسلة فضائح عدة مؤسسات اقتصادية دولية في آخر عشرية منه،[2]الذي استمر حتى الازمة المالية في 2007. والتي أبرزت أزمة ثقة في المعايير المحاسبية من جهة، وفي دور المدقق المالي من جهة أخرى. وهذا انعكس بفتح نقاش وإعادة النظر في دور ومضمون تقرير التدقيق المالي لدى مختلف الدول (الو.م.أ، كندا، فرنسا...)، والهيئات المهنية الدولية:[3] IAASB, PCAOB (CFA Institute. 2011, Footprint consultants 2011).[4]ومن بين مقترحاتها لتحسين محتوى تقرير التدقيق، كان إدراج فقرة تبين الجوانب المهمة في تنفيذ عملية التدقيق (questions clés d'audit).[5] إلا أن هذه المقترحات كان لها جذور في قانون ساربينز-أكسلي الصادر بالو.م.أ في 2002، وقانون الامن المالي الصادر بفرنسا في 2003.[6]

فتقرير التدقيق هو ناتج مهمة التدقيق المالي في المؤسسة ويجسد نهايتها. والتي يقوم بها مهني مستقل من أجل إصدار حكم مبرر حول سلامة القوائم المالية.[7] وبهذا يكون تقرير التدقيق وثيقة قانونية،[8]ومصدرا لمعلومات محتملة تهم المستعملين.[9] وهي أداة الاتصال بين المدقق المالي والاطراف ذوي المصلحة، وعلى رأسهم المساهمين، حول سلامة القوائم المالية. وبه يساهم المدقق المالي (الذي يعينه مجلس الإدارة عادة في صورة محافظ الحسابات كما في الجزائر، وهو المقصود في هذه الدراسة)، بفعالية في التخفيض من عدم تماثل المعلومات الناتجة عن الفصل بين المالك والمسيّر وبالتالي الحد من أثره على سلوك وقرارات هذا الأخير وما ينتج عنها في نتائج المؤسسة، وهي الجوانب التي تناولتها العديد من الكتابات من خلال إطار نظرية الوكالة المقترح من جنسن وماكلينغ(Jensen et Meckling).[10]

وفي الجزائر يقوم محافظ الحسابات في إطار مهمته السنوية للمصادقة على صحة حسابات المؤسسات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به، بإعداد عدة تقارير تحددها المادة 25 من القانون 10-01 المتعلق بالمهنة،[11] ترسل إلى الجمعية العامة للمساهمين وإلى الاطراف المعنية. وفي هذه الدراسة نسعى للإجابة على السؤال الآتي: ما هو المحتوى المعلوماتي لتقرير محافظ الحسابات في الجزائر؟ وهل يواكب متطلبات معايير التدقيق الدولية؟

للإجابة على هذا السؤال، نقوم بالتطرق لماهية المحتوى المعلوماتي لتقرير التدقيق المالي، ولمحة عن تطور الاهتمام بالمحتوى المعلوماتي لهذا التقرير ومحاولة تحسينه. وعن الجزائر نقدم نظرة عن المحتوى المعلوماتي لتقرير محافظ الحسابات فيها، وبعد ذلك نعرض المحتوى المعلوماتي لتقارير عينة الدراسة، ثم مناقشة محتوى تقارير محافظي الحسابات للعينة، وأخيرا نلخص أهم النتائج في الخاتمة.

1- الاطار النظري للدراسة

بعد الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة، سوف نعرض جوانب من محتوى تقرير المدقق المالي أو محافظ الحسابات في إطاره العام.

1.1-الدراسات السابقة : مع الالتفات أكثر إلى أهمية تقرير المدقق المالي أو محافظ الحسابات، وزيادة الاهتمام بمحتواه المعلوماتي، ظهرت عدة دراسات عالجت الموضوع من زوايا متعددة، وسوف نعرض بعضها فيما يلي.

1. 1.1. دراسة Gonthier-Besacier (2000): حاولت الدراسة تحديد أثر التعديلات التي شهدها محتوى تقرير التدقيق في إطار إصلاح التقرير العام للتدقيق بفرنسا سنة 1995، في تحسين الاتصال من خلال قياس الأثر على تفسير قراءة الحسابات السنوية. وحددت الدراسة ضرورة إدراج 05 عناصر في تقرير محافظ الحسابات عن مهمته للمصادقة على القوائم المالية. خلصت إلى أن هناك تباينا في تفسير محتوى التقرير بين المدقق والمهتمين بالقوائم المالية، وهذا مؤشر على أن اصلاح التقرير لم يخفض من فجوة التوقعات بين تفسيرات المدققين والمهتمين حول طبيعة المراقبات المطبقة، والرأي المقدم. كما خلصت أيضا إلى أن محتوى التقرير الجديد لا يرقى لتطلعات المهتمين الخارجيين

بالمعلومات المالية، ويبقي الاتصال بين المدقق والمهتمين بالقوائم المالية غير كامل.

2.1.1. دراسة Kabajeh, et al (2012): حاولت الدراسة قياس مدى كفاية وملاءمة ومستوى الوعي والرضى بمحتوى تقرير مدقق الحسابات لاتخاذ القرارات المناسبة من قبل مدراء ومقرضي الشركات العامة الصناعية الأردنية، بالإضافة إلى قياس مدى امتثال هذا التقرير لمعايير التدقيق الدولية، من خلال اختيار عينة عشوائية من 30 شركة صناعية و10 بنوك مقرضة للسنة المالية 2010. وخلصت الدراسة إلى أن محتوى تقرير المدقق غير ملائم وغير كاف وغير محايد لاتخاذ القرار من قبل إدارتي الشركات العامة الصناعية الأردنية ومقرضيها، كما أشار المقرضون إلى أن هذا التقرير لا يساهم بشكل إيجابي في قرارات الإقراض. كذلك محتوى تقرير المدقق لم يكن مطابقا للمعايير الدولية للتدقيق في الماضي وحتى الآن، ولم يتم تفعيل هذه المعايير، وليس هناك تسجيل للأحداث اللاحقة. وأخيرا أشارت الدراسة إلى عدم وجود تباين بين التشريعات المحلية والمعايير الدولية للتدقيق.

1.1. 3.دراسة Sirois, et al (2013): قدمت الدراسة "مزايا ومساوئ" المعلومات الاضافية المتعلقة بالقوائم المالية في تقرير التدقيق المعتمد من هيئتي (IAASB, 2013, PCAOB, 2013)، وهذا من خلال دراسة مدى قيام المستعملين في آن واحد بقراءة وادماج المعلومات الحالية ومعلومات الجوانب المهمة في التدقيق، وكذلك مدى تأثر درجة انتباه المستعملين بالمعلومات الخاصة بالقوائم المالية بفقرة تعليق المدقق المقترحة في المعايير المعتمدة. حيث اعتمدت الدراسة على تجربة مخبرية باستخدام تكنولوجية تتبع العين، وشارك فيها 98 طالبا في المحاسبة بصفتهم محللين ماليين مساعدين، وتحليل القوائم المالية لمؤسسة صناعية، والتي تقدم واحد من أربعة أشكال لتقرير التدقيق (تقرير في الحالة العادية، تقرير بإضافة فقرة أو فقرات حول معلومات مهمة في القوائم المالية، تقرير بإضافة تعليق المدقق). وخلصت الدراسة إلى أن تقديم معلومات اضافية في تقرير التدقيق حسب النموذج المعتمد يؤثر على مستعملي القوائم المالية؛ كما يهتم المستعملون بعناصر القوائم المالية المقدم عنها معلومات اضافية في التقرير؛ كذلك تقديم أكثر من موضوع في تقرير التدقيق يؤدي إلى نقص الاهتمام بالمعلومات الاخرى في القوائم المالية والتي لم يُعلق عنها في التقرير.

1.1. 4.دراسة Barbe et Raimbault (2014): حاولت الدراسة الاجابة على اشكالية مدى تحسن القيمة المعلوماتية لتقرير التدقيق، بعد إدراج فقرة شرح التقييمات على عينة من تقارير محافظي الحسابات لـ 37 مؤسسة اقتصادية تنشط في سوق الاوراق المالية CAC40[12]، وقامت الدراسة بتحليل الخصائص النوعية للمعلومات المقدمة في شرح التقييمات في التقارير من وجهة نظر مستعملي القوائم المالية. وخلصت الدراسة إلى أن تقرير التدقيق الأداة الوحيدة للاتصال بين محافظي الحسابات ومستعملي القوائم المالية، حيث محتواه يساهم في شفافية وسلامة المعلومات المالية.

كما أثبتت الدراسة أن شرح التقييمات يمثل جوابا لفجوة المعلومات (l'information gap)، والقيمة المضافة الأساسية لهذا الجزء من التقرير يتمثل في تسليط الضوء على النقاط الحساسة في القوائم المالية للمؤسسة، لتسهيل قراءتها وتفسيرها. كذلك تحسين توضيحها يكون بعرض متباين لتقييم كل عنصر مدعم بمؤشرات رقمية، ومصطلحات دقيقة غير تقنية في الصياغة، إضافة إلى ذلك فإن ملاءمة المعلومات تزداد أهميتها بتقديم ملخص عن الاجراءات المتبعة لتأسيس الحكم المهني للمدقق المالي.

5.1.1. دراسة Abbadi et Escaffre (2015): تناولت الدراسة اشكاليةمدى فهم واستعمال تقرير التدقيق المالي من طرف الهيئات المالية، والمحللين الماليين على ضوء الاصلاحات التي مر بها في فرنسا ما بين 1998-2007. حيث أشارت الدراسة إلى أن هناك عدة دول قامت بإصلاح لهيكل ومحتوى المعلومات في تقرير التدقيق حتى يستجيب لتطلعات المستعملين. وخلصت بعد دراسة ميدانية لقياس أثر اصلاحات تقرير التدقيق على فهمه واستعماله من طرف المهنيين، إلى أن التقرير لا يمثل سوى أداة لتأكيد سلامة الحسابات، وأن قيمة المعلومات التي يقدمها تعتبر إشارة تأكيد

موجهة لمستعمليه من هيئات استثمارية حول الصحة المالية للمؤسسة التي يريدون الاستثمار فيها. ونفس الأمر بالنسبة للمحللين الماليين الذين يعتبرون التقرير يقدم إشارة حول المخاطر المحتملة بالمؤسسة، وبهذا يبنون تحليلاتهم لأجل تقديم النصح للمستثمرين. وحسب الدراسة كذلك فإن التقرير لا يرقى بعد للاستجابة لكل تطلعات المستعملين، إلا أنه يبقى مصدرا لمعلومات يحتاج للتحسين من خلال تحديد العوامل التي تجعله ضعيف الاهتمام من المستعملين بفرنسا.

2.1- المحتوى المعلوماتي لتقرير التدقيق

1.2.1. ماهية تقرير التدقيق : يجسد تقرير التدقيق نهاية مهمة التدقيق المالي في المؤسسة، ويعد وسيلة لنقل وإيصال المعلومات ورأي المدقق المالي حول سلامة القوائم المالية بشكل واضح وموثوق فيه إلى المستفيدين منه بداية من الأطراف ذوي المصلحة (مجلس الادارة؛ المساهمون؛ الدولة؛ المستخدمون؛ البنوك؛ الزبائن؛ الموردون...). كما يعد وثيقة قانونية تثبت قيام المدقق المالي بتنفيذ واجباته، وهو يعد مصدرا لمعلومات محتملة تهم المستفيدين لاتخاذ قراراتهم في الوقت المناسب.[13]

وتشير معايير التدقيق الدولية (700، 701، 705، 706) إلى شكل ومضمون تقرير التدقيق الذي يقوم المدقق بإعداده، ويتضمن رأيه حول ما إذا كانت المعلومات المالية تم إعدادها وعرضها بصدق وانتظام في جميع الجوانب الجوهرية، واحترام إطار إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة التي قام بتدقيق حساباتها. كما يقصد بالمحتوى المعلوماتي لتقرير التدقيق "إطار المعلومات المالية الذي يقدم تفسيرات ومؤشرات، يمكن أن تفيد وتستعمل لاتخاذ قرارات من طرف مستعملي هذه المعلومات".[14] وترى Bertin أن تقرير التدقيق الوسيلة المفضلة للاتصال بين المدقق المالي والأطراف ذوي المصلحة، ويمثل الأداة الوحيدة لدى محافظ الحسابات للاتصال مع المستعملين بخصوص المعلومات المالية،[15] ويسمح كذلك بتخفيض عدم تماثل المعلوماتبين المسيرين والمساهمين كما تعرضه نظرية الوكالة (Jensen et Meckling, 1976).[16]

وفي هذا السياق فلتقرير التدقيق المالي دور فعال في تخفيض عدم تماثل المعلومات.[17] لأن التدقيق المالي في الواقع من الآليات الخارجية لحوكمة المؤسسات، ظهرت مع انفصال ملكية وسائل الإنتاج عن مستعمليها،[18] وقد تم تناول هذه المسألة بشكل واضح لأول مرة لدى كاوز(Coase, 1937) في nature of the firme،[19] والتي بنيت عليها مختلف نظريات الحوكمة فيما بعد بدء من علاقة الوكالة. حيث هناك تقابل بين المالك أو المساهم من جهة والمسير أو الإدارة وهي محور استراتيجية وحركة المؤسسة من جهة أخرى. إضافة إلى ما ينتج عن هذا الفصل من أثر على السلطة واستراتيجية المؤسسة وتسييرها وحقوق مختلف الأطراف الأخرى ذات العلاقة.[20] وبذلك فآلية التدقيق تهدف إلى تخفيض صراعات المصالح، خاصة مع المسيرين، وتوفير الوسائل التي تسمح بتأمين حقوق مختلف الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة. وما يقدمه محافظ الحسابات من حيث المحتوى المعلوماتي في تقرير نهاية مهمة التدقيق، يمثل تأكيدا على الحسابات السنوية، وتقريرا يوجهه لمسيري المؤسسة، وفي نفس الوقت هذا المحتوى المعلوماتي يفيد المساهمين من خلال حصولهم على رؤية أفضل للوضعية المالية للمؤسسة، وتأكيدا للمعلومات المفصح عنها. والشكل (1) يلخص ذلك.

الشكل (1): مكانة التدقيق وتقرير التدقيق في نظرية الوكالة

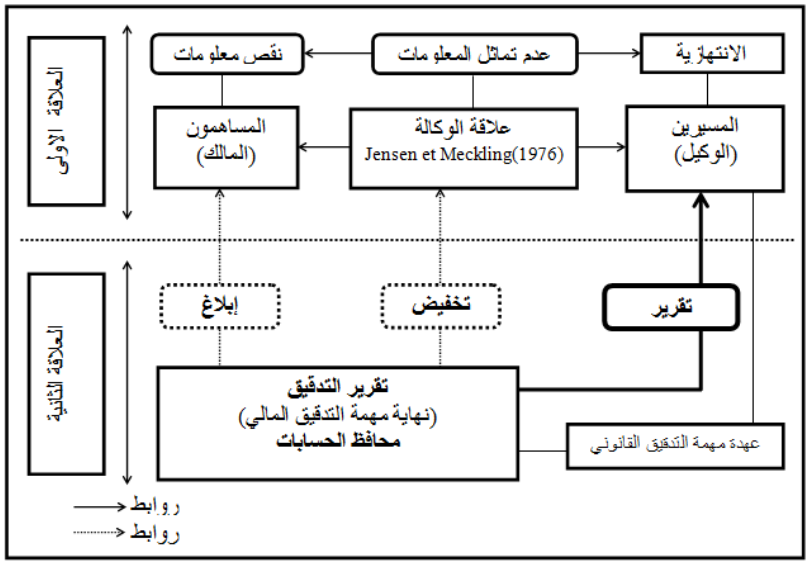

Source : Abbadi et Escaffre (2015), Contribution à l'analyse de la perception de l'utilité du rapport d'audit par les utilisateurs en France, France. p10.

وتزداد أهمية التدقيق المالي ودوره في ضمان مصداقية وشفافية وتماثل المعلومة المالية، وما يمكن أن يقدمه للأطراف ذوي المصلحة، مع اعتبار أن المؤسسة هي عقدة من الصفقات بينها وبين مختلف المتعاملين فيها. وبذلك يكون للمعلومة المالية الدور المحدد والموجه لكل صفقة، وضمن نظرة أشمل لتحسين العلاقات بين هؤلاء فيها بينهم ومع المؤسسة. إذ في حالة العكس (عدم تماثل المعلومة وشفافيتها) تتضرر العملية الاقتصادية فيها ككل،[21] سواء من خلال العلاقة بين مستثمرين/ مسيرين ضمن علاقة الوكالة الأساسية، أو في العلاقات المشتقة بين المسير وكل متعاملين آخرين كما في وضعية المستثمرين المحتملين لتسهيل الحصول على التمويل. وهنا يلعب المحتوى المعلوماتي لتقرير التدقيق دور الإشارة حول جودة المؤسسة، وبالتالي جودة التسيير فيها،[22] وبذلك يخفض من مخاطر المستثمرين المتعلقة بجودة المؤسسة ومعلوماتها المالية، وبهذا يوفر آلية لرقابة معلومات المؤسسة المتعلقة بتسييرها وأدائها.[23]

2.2.1. لمحة عن تطور الاهتمام بالمحتوى المعلوماتي لتقرير التدقيق ومحاولة تحسينه : تشير الأدبيات إلى أن الدراسات التي اهتمت بالمحتوى المعلوماتي لتقرير التدقيق كانت في أحد الاتجاهين: دراسات التأثير أو رد الفعل؛ ودراسات التفسير. حيث أن الأولى تناولت ردود أفعال الاسواق المالية؛ المستعملين على نشر مختلف صيغ تقرير التدقيق،[24] وهذا النوع من الدراسات كان أغلبها في الدول الانجلوساكسونية؛ أما دراسات التفسير[25]فتناولت مدى فهم المستخدمين المهنيين لمختلف صيغ آراء المدقق في تقرير التدقيق، وكذا الغرض من مهمة التدقيق.

كما عرف المحتوى المعلوماتي لتقرير التدقيق اهتماما في السنوات الاخيرة من طرف عدة دول (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، الاتحاد الاوروبي، فرنسا...)، وهيئاتها التشريعية والمهنية(IAASB, PCAOB, IOSCO)،[26] من خلال اجراء دراسات[27]لتحديد واقع استفادة مستعمليه من محتواه، ومحاولة التحسين ليستجيب لتطلعاتهم.[28]في 2010 قامت هيئة PCAOB بالولايات المتحدة الأمريكية بدراسة أهمية تقرير التدقيق لدى المستعملين من خلال المحتوى والشكل، وخلصت إلى وجود عدم الاهتمامبالمحتوى والاكتفاء فقط بالاطلاع على الرأي. وفي 2011 قامت نفس الهيئة بدراسة أخرى تسعى من خلالها إلى معرفة احتياجات المستعملين للمعلومات في تقرير التدقيق ولتطلعاتهم. وبعد ذلك أصدرت الهيئة في 2013 اقتراحا لإصلاح معايير تقرير التدقيق الأمريكية، حتى يستجيب لتطلعات المستعملين، وهذا الاقتراح يضم أهم تطلعات المستعملين لتحسين المحتوى المعلوماتي لتقرير التدقيق.وكانت اقتراحات هيئة PCAOB تضم:[29] (1) إضافة فقرة أخرى تصف مسار مهمة التدقيق، تسمح للمستعملين من أخذ نظرة حول

اجراءات تكوين رأي المدقق؛ (2) تقديم معلومات حول استقلالية المدقق في مهمته، ومسؤوليته في تقييم المعلومات المقدمة في القوائم المالية؛ (3) اضافة جملة تحدد مسؤولية المدقق في الالتزام بمعايير PCAOB لتأكيد القوائم المالية وخلوها من الأخطاء والغش.

أما في 2012 بكندا، قامت هيئتي (ICCA) و(CCRC)[30] بنشر وثيقة استشارة تدخل في اطار الدراسات الموجهة لتحسين تقرير التدقيق؛ وتحديد دوره في تحسين جودة التدقيق؛ اضافة إلى تحديد مدى أهمية تقديم معلومات حول استمرارية المؤسسة؛ وكذلك الاشارة إلى الجوانب التي يعتمد عليها المدقق في تكوين رأيه. وهذا حتى يستجيب لاحتياجات المستعملين في المحتوى المعلوماتي للتقرير. وقد تم اعتماد معايير التقرير الكندية المعدلةلتحسين المحتوى المعلوماتي لتقرير التدقيق(، 705، 706،700)، والمعيار الجديد (701) في أفريل 2017.[31]كما كانت هناك جهود لتحسين محتوى تقرير التدقيق على مستوى الاتحاد الأوروبي، من خلال اصدار الكتاب الأخضر في 2010، والذي يؤكد في محتواه أن إدراك القيمة المضافة للتدقيق تكون باتصال أفضل حول مسؤوليات المدقق، كما يوصي بالتفصيل جيدا في محتوى التقرير وتحديد الجوانب التي يمكن أن تعرض مخاطر الانحرافات الجوهرية. وفي نفس السياق صدر تقرير MAR[32] في 2011 الذي يهدف إلى تطوير إطار تصوري موسع لتقرير التدقيق، وهذا بإدراج معلومات اضافية في تقرير التدقيق، والتي يمكن تصنيفها إلى خمسة فئات كالآتي:[33]

1. نطاق عمل التدقيق، والغرض منه، ومستوى الضمان والعتبة المادية المستخدمة؛
2. فريق التدقيق، والتزام شريك التدقيق واستقلالية المدقق؛
3. عملية التدقيق ومخاطر التدقيق وعتبة الأهمية النسبية؛
4. بيانات إضافية عن تقييم مدقق الحسابات للقوائم المالية، وجودة نظام الرقابة الداخلية، واحتمال الغش، والمخاطر المتعلقة بالاستمرارية، ونسبة التعديلات التي أدخلت على البيانات المالية؛
5. بيانات إضافية مثل تقديرات الأعمال، ومعلومات عن حوكمة المؤسسة، وإدارة المخاطر، وعملية الرقابة الداخلية، وعملية إنتاج المعلومات المالية ومؤشرات الأداء.

كذلك تشير دراسة Vanstraelen et al،[34] على أساس تقرير MAR لدى مستعملي ومعدي تقرير التدقيق على مستوى الاتحاد الأوروبي، إلى أنه يمكن تحسين تقرير التدقيق بتخفيض فجوة المعلومات، بحيث يتم إضافة جزء جديد بعنوان " مناقشة وتحليل المدقق"، يبين الأساليب المحاسبية المختارة؛ التقييمات والتقديرات ذات الاهمية النسبية وكذا المعلومات المتعلقة بالجوانب المهمة في عملية التدقيق. وهنا تشير الدراسة إلى أن المدققين مستعدون لتقديم هذه المعلومات بشرط أن يكون ذلك مطلوبا بموجب القانون، ولا يشكك في سرية العلاقة بين العميل والمدقق.[35] أما في 2014 فإن هيئة IAASB اعتمدت معيار التدقيق الدولي 700 (المراجع) *"تكوين الرأي والتقرير حول البيانات المالية"*، ومعيار التدقيق الدولي 701 " *التواصل حول مسائل التدقيق الرئيسية في تقرير المدقق المستقل"*، وأصبح المعياران ساريين من جانفي 2015. وبهذا تعززت قيمة المحتوى المعلوماتي لتقرير التدقيق، وأصبح أفضل للاتصال.[36]وتتيح لنا مختلف المقترحات لتحسين مضمون تقرير التدقيق، وعلى ضوئها دراسة المحتوى المعلوماتي الحالي لتقرير محافظ الحسابات في الجزائر، الذي يمكن أن يجيب على نقص المحتوى المعلوماتي الموجود في مختلف الدراسات التي أجريت في السياق الأنجلوساكسوني والأوروبي.

2- الجزء التطبيقي : في هذا الجزء سوف نتطرق أولا إلى المحتوى المعلوماتي لتقرير محافظ الحسابات في الجزائر وفق الإطار التشريعي قبل تناول هذا المحتوى في التقارير الخاصة بالعينة المدروسة.

1.2- نظرة في المحتوى المعلوماتي لتقرير محافظ الحسابات في الجزائر : يترتب عن مهمة محافظ الحسابات للمصادقة على صحة الحسابات السنوية للمؤسسات (الشركات) التجارية،[37] وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به، إعداد تقرير يتضمن جملة من المعلومات، تحددها المادة 25 من القانون 10-01 المتعلق بالمهنة. كما نجد أن المعلومات التي يلزم محافظ الحسابات تقديمها في تقريره حول القوائم المالية، لها جذور في القانون التجاري. أما العناصر التي يتقيد بها محافظ الحسابات في تقريره حول تدقيق القوائم المالية فيحددها معيار التدقيق الجزائري 700،[38] وأحكام تشريعية وتنظيمية أخرى.[39]

1.1.2- الاطار المعياري والتنظيمي لتقرير محافظ الحسابات: يشير المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700 إلى العناصر التي يتقيد بها محافظ الحسابات عند إعداد تقريره الكتابي حول تدقيق القوائم المالية السنوية، حيث نجد أنه يتضمن جملة من المعلومات: (1) معلومات أولية حول التقرير؛ (2) معلومات حول مسؤولية المسيرين الاجتماعيين في إعداد القوائم المالية؛ (3) معلومات حول مسؤولية المدقق في تأسيس رأيه حول القوائم المالية؛ (4) معلومات حول مهمة التدقيق؛ (5) معلومات اضافية معروضة بالتزامن مع القوائم المالية. ونلاحظ هنا أن عناصر تقرير التدقيق حسب المعيار الجزائري 700 تستجيب لتطلعات الأطراف ذوي المصلحة في تقرير التدقيق، حسب الدراسات التي تطرقنا إليها سابقا.

كذلك يلتزم محافظ الحسابات في تقريره السنوي حول القوائم المالية بأحكام تشريعية وتنظيمية أخرى، تبين له المحتوى المعلوماتي وهيكل تقرير التدقيق. ونذكر هنا أن التقرير يتضمن ما يلي: (1) تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة، أو عند الاقتضاء رفض المصادقة المبرر؛ (2) تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة عند الاقتضاء؛ (3) تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة؛ (4) تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات؛ (5) تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين؛ (6) تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الاخيرة والنتيجة حسب السهم، او حسب الحصة الاجتماعية؛ (7) تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية؛ (8) تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرارية الاستغلال. كما تحتوي هذه التقارير على معلومات تفيد الاطراف ذوي المصلحة في اتخاذ قراراتهم.

2.1.2- المحتوى المعلوماتي لتقرير محافظ الحسابات وتطلعات الاطراف ذوي المصلحة: يحتاج مستعملي القوائم المالية المدققة، إلى أن يرفق محافظ الحسابات تقريره بمعلومات اضافية وملائمة لاهتماماتهم حول المعلومات المالية المفصح عنها. لهذا سنحاول الاشارة إلى أهم المعلومات التي يتوجب على محافظ الحسابات تقديمها في تقريره حول تدقيق القوائم المالية وفق التشريعات والاحكام المنظمة لمهنة التدقيق في الجزائر.[40] حيث يذكر محافظ الحسابات في تقريره للتعبير عن الرأي حول القوائم المالية معلومات عدة:

(1) معلومات تنظيمية حول محافظ الحسابات (الاسم والعنوان، رقمي الاعتماد والتسجيل...)؛ (2) معلومات تبين نوع التقرير، وتحدد المؤسسة (الشركة) التجارية المعنية، وكذا السنة المالية وتاريخ قفل الحسابات؛ (3) مسؤولية الجهاز المؤهل في المؤسسة في اعداد وعرض القوائم المالية؛ (4) مسؤولية محافظ الحسابات في التعبير عن رأيه؛ (5) تحديد القوائم المالية المعنية المرفقة بالتقرير؛ (6) معلومات تبين أن المهمة تمت وفق معايير المهنة، وأنه تحصل على التأكيدات المعقولة لتأسيس رأيه؛ (7) التعبير عن الرأي حول صدق وانتظام القوائم المالية، ويكون الرأي بالقبول؛ او بالتحفظ مع الاشارة إلى التحفظات وتقدير حجمها وأثرها على النتيجة والوضعية المالية؛ أو برفض المصادقة مع ابراز الأسباب والآثار. وتكون هذه المعلومات في الجزء الأول من التقرير، أما في الجزء الثاني فيشير محافظ الحسابات إلى: (1) الخلاصات الناتجة عن بعض المراجعات الخاصة؛ (2) المخالفات والشكوك التي لا تؤثر في الحسابات السنوية؛ (3) المعلومات التي يوجب القانون على محافظ الحسابات الاشارة إليها.

أما تقرير التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والحسابات المدمجة، فيقدم محافظ الحسابات نفس المعلومات في تقرير الحسابات الفردية، ويكون الاختلاف إلا في المصطلحات المستعملة في تعريف الحسابات. أما

التقرير الخاص حول الاتفاقيات المنظمة، فيشير محافظ الحسابات إلى المعلومات حسب أحكام المادة 628 من القانون التجاري: (1) يحدد الاتفاقيات الخاضعة لموافقة الجمعية العامة؛ (2) طبيعة وموضوع هذه الاتفاقيات والمستفيدين منها؛ (3) ظروف ابرام هذه الاتفاقيات (الاسعار، آجال الدفع، الضمانات...). ويبين كذلك كل المؤشرات التي تسمح للمساهمين بتقدير الفائدة من هذه الاتفاقيات وتحليلها، كما يشير إلى الاتفاقيات المبرمة في السنوات الماضية، أو إلى عدم وجودها. وإذا كانت هناك اتفاقيات غير مرخص لها من الجمعية العامة، يبينها حتى تتخذ الاجراءات القانونية في ذلك.

كما يبين محافظ الحسابات في التقرير الخاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات حسب أحكام المادة 680 من القانون التجاري، ويصادق على أساس المعلومات التي اطلع عليها في مهمته على التعويضات وتفصيلها، حسب الأحكام القانونية. أما تقرير الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين، فيشير فيه محافظ الحسابات إلى المستخدمين المستفيدين من امتيازات خاصة (نقدية، عينية) سواء المنصوص عليها في عقد العمل، أو غير المنصوص عليها، ويصادق على مبلغها الاجمالي.

ويبين كذلك محافظ الحسابات في التقرير الخاص بتطور نتيجة الخمس سنوات الاخيرة والنتيجة حسب السهم، أو حسب الحصة الاجتماعية، معلومات عن تطور مختلف مؤشرات أداء المؤسسة خلال الخمس سنوات الماضية، حسب أحكام المادة 678 (فقرة 6) من القانون التجاري. أما التقرير الخاص حول إجراءات الرقابة الداخلية، فيقوم محافظ الحسابات في اطار مهمته بتقييم نظام الرقابة الداخلية، وعلى هذا الأساس يقدر من خلال هذا التقرير صدق المعلومات الواردة في التقرير المرسل من إدارة المؤسسة إلى الجمعية العامة، كما قد يقدم ملاحظات حول المعلومات الواردة في تقرير إدارة المؤسسة.

أما التقرير الخاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرارية الاستغلال، فيندرج في اطار مهمة محافظ الحسابات حول صحة استعمال الاتفاقية المحاسبية القاعدية حول استمرار الاستغلال لإعداد الحسابات، بما فيه التقييم الذي أعدته إدارة المؤسسة حول قدرتها على مواصلة الاستغلال مستقبلا. ويستنتج محافظ الحسابات على أساس العناصر المقنعة المجمعة، وبناء على حكمه الشخصي وجود عدم يقين أو لا، مرتبط بأحداث وظروف مأخوذة منعزلة أو في مجملها، والتي من شأنها أن تثير شكا بليغا حول قدرة المؤسسة على مواصلة استغلالها.[41]

ولهذا يقوم محافظ الحسابات بتحليل مؤشرات تبين إمكانية استمرارية الاستغلال، لاسيما: مؤشرات مالية ؛ مؤشرات عملية ؛ ومؤشرات أخرى، كما يطلع لدى إدارة المؤسسة على كل ما يمكن أن يؤثر على استمرارية استغلالها، كما يدرس خطط إدارة المؤسسة لمواجهة المخاطر بهدف متابعة استغلالها، ويؤكد أو ينفي الشك بشأن استمرارية استغلال المؤسسة مستقبلا.[42]

من خلال استعراضنا للمعلومات المحتملة في تقرير محافظ الحسابات حول تدقيق القوائم المالية، فإنه يمكن أن يحتوي على معلومات متنوعة حول: سلامة القوائم المالية؛ فعالية نظام الرقابة الداخلية؛ أداء المؤسسة والتزامها بالضوابط القانونية المنظمة لمختلف أعمال وأنشطة المؤسسة...، وبهذا يمكن أن نستنتج أن المحتوى المعلوماتي لتقرير محافظ الحسابات يقدم معلومات يتطلع إليها الأطراف ذوي المصلحة، وتهمهم في اتخاذ مختلف قراراتهم مع المؤسسة، والتي أشارت إليها مختلف الدراسات التي سعت إلى تحسين المحتوى المعلوماتي لتقرير التدقيق حول القوائم المالية حتى يستجيب لتطلعات هؤلاء الاطراف.

كما يقدم المحتوى المعلوماتي لتقرير محافظ الحسابات إشارات حول جودة التسيير في المؤسسة للأطراف ذوي المصلحة، ويساهم في التخفيض من عدم تماثل المعلومات تجاههم، وكذا درجة انضباط ادارة المؤسسة في الالتزام بالقواعد والتشريعات التي تنظم وتؤطر نشاط المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، خاصة في ظل اقتصاد السوق، وما يفرضه من قواعد ومعايير الشفافية والأداء على المؤسسات، ولدور محافظ الحسابات فيه، وللقيمة المضافة التي يقدمها للمؤسسة الاقتصادية، وللأطراف ذوي المصلحة.[43]

2.2- مجتمع الدراسة والعينة المختارة : بعد الاطلاع على التشريعات والمعايير التي تحدد شكل ومحتوى تقارير محافظ الحسابات في الجزائر، والاشارة إلى المعلومات المحتملة في كل تقرير، نحاول من خلال عينة الدراسة، تحليل محتواها واكتشاف المعلومات المقدمة حول سلامة القوائم المالية المدققة، والمعلومات الأخرى التي تحددها التشريعات. يتكون مجتمع الدراسة الذي يحقق أهداف هذه الأخيرة، من تقارير محافظي الحسابات في مهمة تدقيق القوائم المالية السنوية خلال الفترة 2010- 2016، وللحصول على عينة من التقارير التي تمثل مجتمع الدراسة، قمنا بالاتصال بمؤسسات اقتصادية، وبمكاتب محافظي الحسابات بعدة ولايات: الأغواط، غرداية، ورقلة، الوادي. وقد تمكنا من الحصول على 40 تقريرا، 69% منها تخص شركات المساهمة SPA، 31% منها تخص شركات ذات المسؤولية المحدودة SARL، كما أن 80% من التقارير تخص مؤسسات عمومية، و20% تخص مؤسسات خاصة.وقمنا بتقسيم المعلومات المقدمة في تقارير عينة الدراسة، حسب تقارير مهمة محافظ الحسابات المحددة في المادة 25 من القانون 10-01 المنظم للمهنة.

3.2-عرض المحتوى المعلوماتي لتقارير عينة الدراسة : وتجدر الإشارة إلى أن كل التقارير احترمت شكل التقرير المحدد في التشريعات المشار إليها سابقا، إضافة إلى تقديم المعلومات التنظيمية الضرورية في التقرير من: عنوان التقرير؛ معلومات تخص محافظ الحسابات (العنوان، رقم الاعتماد، الهاتف...)؛ الشركة التجارية المعنية؛ المرسل إليهم التقرير؛ السنة المعنية بتدقيق حساباتها السنوية؛ الهيئة المعنية بتعيين محافظ الحسابات، وتاريخ التعيين؛ الاشارة إلى محتويات التقرير؛ التأشيرة والامضاء.

1.3.2- تقرير المصادقة على القوائم المالية: المعلومات التي قدمها محافظي الحسابات في تقاريرهم المتعلقة بالمصادقة على القوائم المالية، يمكن تلخيصها: القيام بالمهمة وفق معايير التدقيق المتعارف عليها والواجبات المهنية المطلوبة؛ الحصول على التأكيدات المعقولة من خلال الفحص والمراقبة الضرورية على أن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية في كل الجوانب المهمة؛ الاشارة إلى القوائم المالية المعنية بالتدقيق والمرفقة للتقرير؛ تقديم مجموع الميزانية والنتيجة المحاسبية المحققة (ربح أو خسارة)؛ الاشارة إلى تاريخ غلق الحسابات في 12/31/ن؛ مسؤولية إدارة المؤسسة في تقديم الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي؛ الاشارة إلى الاحداث اللاحقة (وجود/عدم وجود) وأثرها على القوائم المالية؛ إبداء الرأي حول صحة وانتظام القوائم المالية، وسلامة عرضها لنتيجة النشاط، الوضعية المالية والذمة المالية للمؤسسة.

كما نشير هنا أيضا إلى أن عندما كانت المصادقة بتحفظ، فإن محافظي الحسابات قدموا أسباب التحفظ مع التفصيل قبل إبداء الرأي، كذلك لما تكون هناك تحفظات في فترات ماضية يشار إليها، ومدى تقدم المؤسسة في رفعها. إضافة إلى ذلك هناك فقرة بعد الرأي، قدم فيها محافظي الحسابات ملاحظات حول عناصر في القوائم المالية لا تؤثر حسبهم على الرأي المقدم. وهناك من التقارير من أشار إلى وجود الثبات في اتباع المؤسسة للطرق المحاسبية؛ وإلى عدم وجود ملاحظات حول المعلومات ذات الطبيعة المحاسبية في تقرير مجلس الادارة والوثائق الموجهة للمساهمين.

2.3.2- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة: لم يكن في عينة الدراسة تقرير حول الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة.

3.3.2- تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة: أشار محافظي الحسابات في تقارير عينة الدراسة، إلى أن هذا التقرير كان وفق أحكام المادة 628 من القانون التجاري، وأنه خلال مهمتهم لم يتحصلوا على معلومات من مجلس الادارة تخص الاتفاقيات المنظمة.

4.3.2- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات: قدمت التقارير عينة الدراسة في هذا التقرير تفاصيل عن أعلى خمس تعويضات، إلى عشرة تعويضات، وذكر أسماء الافراد والوظائف التي يشغلونها، إضافة إلى قيمة المبالغ وتفاصيل مكوناتها، والقيمة الاجمالية لها، مع التأكيد على صحتها.

5.3.2- تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين: لم نتحصل ضمن عينة الدراسة على هذا التقرير الخاص، ولم يشر إليه كذلك ضمن التقارير.

6.3.2- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الاخيرة : المعلومات التي تضمنها هذا التقرير الخاص في عينة الدراسة، كانت وفق أحكام المادة 678 فقرة 6 من القانون التجاري، حيث تم عرض النتيجة المحققة خلال السنوات الخمس الماضية، مع الاشارة إلى أنها ربح أو خسارة، كذلك إضافة تعليق يفسر التطور الملاحظ.

7.3.2- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية: أشار محافظي الحسابات في تقارير عينة الدراسة إلى أنه من أجل الزيادة في اعتمادية وسلامة القوائم المالية، فإنه من الضروري تعزيز نظام الرقابة الداخلية، والذي سيؤدي بدوره إلى تسريع معالجة العمليات، والحصول على القوائم المالية في الآجال المناسبة. وعلى هذا الأساس كان المحتوى المعلوماتي لهذا التقرير الخاص يضم معلومات على شكل ملاحظات وتوصيات، تمس الجوانب: المحاسبية؛ التنظيمية؛ التجارية؛ الانتاجية...، في المؤسسة. كما قدمت كل التفاصيل في هذه الجوانب التي تبين نقاط الضعف التي اكتشفت أثناء المهمة، والتوصيات المقترحة للحد منها وآثارها المحتملة على القوائم المالية. كذلك الاشارة إلى التزام المؤسسة بمسك وتحيين السجلات القانونية حسب أحكام المواد 10؛11 من القانون التجاري. كما اهتمت التقارير بسلامة عملية جرد عناصر القوائم المالية، وقدمت التفاصيل المبررة للملاحظات والتعليق عليها.

8.3.2- تقرير خاص حول استمرارية الاستغلال: لم نتحصل ضمن عينة الدراسة على هذا التقرير الخاص، ولم يشر إليه كذلك ضمن التقارير.

4.2- مناقشة المحتوى المعلوماتي لتقارير محافظي الحسابات عينة الدراسة: المعلومات المقدمة في التقارير تختلف في التفصيل من تقرير إلى آخر، وفي نفس المؤسسة تختلف من سنة إلى أخرى. حيث نجد في تقرير إبداء الرأي معلومات مهمة حول كل عناصر القوائم المالية، التي يقدم حولها محافظ الحسابات تفاصيل تبين لقارئ الحسابات الجوانب المهمة فيها وتطور محتواها. لهذا نجد أن المحتوى المعلوماتي لهذا التقرير ثري ويستجيب لاحتياجات وتطلعات الاطراف ذوي المصلحة لا تخاذ قراراتهم حسب الدراسات السابقة. كما يقدم محافظي الحسابات هذا التقرير حسب ما يشير إليه معيار التدقيق الدولي 700.

أما المحتوى المعلوماتي للتقارير الأخرى، فتبين درجة التزام إدارة المؤسسة بالتشريعات وأحكام القانون التجاري. كما تعطي صورة واضحة حول تطور أداء المؤسسة. وهي حسب ما يشير له معيار التدقيق الدولي 720. وبهذا يقدم فكرة عن توجه المؤسسة مستقبلا ونتيجة الاستراتيجيات المعتمدة، وهي قيمة مضافة يقدمها محافظ الحسابات للمؤسسة، وللأطراف ذوي المصلحة في ظل اقتصاد السوق.

المحتوى المعلوماتي للتقرير الخاص حول نظام الرقابة الداخلية يقدم كما هائلا من المعلومات للأطراف ذوي المصلحة، والتي على أساسها يفصح محافظ الحسابات على جودة نظام الرقابة الداخلية، ودرجة اندماج القواعد والاجراءات في كل عمليات المؤسسة، ومدى الاستمرارية والشمولية في متابعتها من المسيرين بما يسمح بالتفويض وتحديد المسؤولية، وكذا درجة انخراط إدارة المؤسسة في تحسين أدائها بتجسيد المقترحات المقدمة من سنة إلى أخرى لتطوير نظام الرقابة الداخلية وفق تغيرات المحيط.

الخلاصة :

لقي المحتوى المعلوماتي لتقرير محافظ الحسابات حول تدقيق القوائم المالية في السنوات الأخيرة، اهتماما من طرف الهيئات المهنية في الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والاتحاد الأوروبي...، من أجل تحسينه حتى يستجيب لتطلعات الأطراف ذوي المصلحة. وتجسّد هذا بتعديل وتحسين معايير التدقيق الدولية التي تحدد محتوى التقرير (المعايير 700، 705، 706)، وإضافة معيار جديد 701 في 2014، الذي يوجه محافظ الحسابات إلى تقديم الجوانب المهمة للتدقيق في تقرير التدقيق حول القوائم المالية.أما المحتوى المعلوماتي لتقرير محافظ الحسابات حول القوائم

المالية في الجزائر، فقد شهد كذلك اهتماما من خلال اصدار القانون 10-01 المتعلق بالمهنة في 2010، الذي يحدد في المواد: 23 مهام محافظ الحسابات؛ والتقارير المترتبة علية في المادة 25، إضافة إلى تشريعات أخرى تحدد معايير التقارير وأشكال وآجال ارسالها في 2011، و2014. وكذلك المعيار الجزائري للتدقيق 700 في 2016، ومعايير تدقيق أخرى في طور الاصدار.

أما المحتوى المعلوماتي لتقارير محافظي الحسابات عينة الدراسة، فقد كان ثريًا بالمعلومات التفصيلية التي قدمها محافظي الحسابات، إضافة إلى رأيهم المهني حول القوائم المالية، من أجل توضيح مختلف تطورات وتفاصيل محتوى عناصر القوائم المالية في تقرير المصادقة، لتسهيل قراءتها وتفسيرها من المستعملين، وبهذا يساهم في الافصاح حول سلامة القوائم المالية، ويلتقي مع اهتمامات الاطراف ذوي المصلحة حسب دراسات الهيئات المهنية (PCAOB, IAASB...).

وبذلك يكون تقرير محافظ الحسابات بمحتواه المعلوماتي أداة اتصال فعالة، وقانونية تساهم في التخفيف من عدم تماثل المعلومات حسب نظرية الوكالة، والتي تتميز بآثار بالغة على ممارسات المسيرين وشفافية سلوكهم، وما ينتج عنها على نتائج المؤسسة وحقوق مختلف الأطراف ذات المصلحة من جهة، ويقدم إشارات حول انضباط إدارة المؤسسة والتزامها بأحكام التشريعات المنظمة لنشاط المؤسسة، وكذلك حول جودة التسيير فيها من جهة أخرى.

كما يقدم محافظ الحسابات في الجزائر جملة من التقارير تحتوى على معلومات، تتطابق مع متطلبات معيار التدقيق الدولي 720.وبهذا نجد أن المحتوى المعلوماتي لمجمل تقارير محافظي الحسابات بالعينة المدروسة، يقدم معلومات إضافية عن إبداء الرأي المهني حول صحة وانتظام القوائم المالية، تمتد إلى الافصاح عن مؤشرات تطور الأداء، وفعالية نظام الرقابة الداخلية، وهي من العناصر المركز عليها في قانون ساربنز-أوكسلي الأمريكي، والتي يمكن اعتبارها قيمة مضافة للمؤسسة بالجزائر، سواء فيما يتعلق بالتسيير أو أيضا بالنسبة للأطراف ذوي المصلحة خاصة في ظل اقتصاد السوق التي تسير نحوه بصعوبة. وهو ما يدعم هؤلاء في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة باستمرار استغلال أموالهم بنفس المؤسسات أو توجيهها إلى مؤسسات أخرى، أو سحبها نهائيا من الدائرة الحقيقية للنشاط الإقتصادي. وهذه العناصر في الواقع، تعبر كذلك عن محددات جودة التدقيق وأهداف وجوده كآلية من الآليات الخارجية للحوكمة، وهوما يدعم التوجه نحو مساهمة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد إلى توجيه مدخراتهم نحو الدائرة الاقتصادية الحقيقية والخروج من الإكتناز أو الاستعمالات الأخرى مثل إيداعها في قطاع العقارات التي يميل الجزائريون إليها عادة نظرا لعدم شفافية المعلومات المالية ونقص الثقة في المؤسسات، وبذلك فهي ملجأ يشبه الاكتناز الذي لا يضيف قيمة حقيقية إلى الاقتصاد الوطني.

وبمقارنة هذه النتائج مع بعض نتائج دراسات سابقة، نلاحظ أن هناك اهتمامامن محافظي الحسابات الجزائريين في مجمل العينة المدروسة ضمن محتوى معلومات التقارير، بجوانب مهمة في الإدارة وتقترب إلى الاستجابة للمعايير الدولية الجديدة للتدقيق المالي.وبذلك فهذا يلتقي إلى حد معتبر مع نتائج كل من دراسة Gonthier-Besacier (2000)، من تحسن في محتوى التقارير ومدى استجابته إلى اهتمام المستعملين من الأطراف ذات المصلحة، رغم أن هناك فجوة بين توقعات هؤلاء وما تقدمه التقارير فعليا. وهو نفس ما يمكن قوله مع نتائج دراسة Abbadi et Escaffre (2015) التي تشير إلى أن المحتوى المعلوماتي للتقارير يقدم عناصر مهمة حول نتائج وتوجيه التسيير في المؤسسات المدروسة من خلال تحديد عناصر الأخطار الممكنة فيها، ويعزز الرؤية حول سلامة الحسابات والصحة المالية للمؤسسة، وهو ما يجعلها مفيدة لدى المستثمرين خاصة في بناء قراراتهم، رغم أن ذلك المحتوى يبقى قابلا للتحسين والاثراء.

ويمكن القول أيضا أن هناك نفس الاتجاه مقارنة إلى نتائج دراسة Barbe et Raimbault (2014)، التي تشير إلى أن تقارير التدقيق تعتبر الأداة الوحيدة للاتصال بين محافظي الحسابات ومستعملي القوائم المالية، ومحتواها يساهم

في شفافية وسلامة المعلومات المالية، ويسهل للأطراف ذوي المصلحة قراءة القوائم المالية للمؤسسة ويخفض فجوة المعلومات لديهم ويضيف قيمة للتقارير. بينما نتائج هذه الدراسة مقارنة إلى نتائج دراسة Kabajeh et al (2012)، فهي لا توافقها حيث كان محتوى تقارير العينة المدروسة لديه لا يستجيب إلى تطلعات المستعملين، فهو غير ملائم وغير كاف وغير محايد لاتخاذ القرار، سواء من قبل إدارات المؤسسات (الشركات) المعنية أو من قبل المستثمرين فيها. وحسب هؤلاء فإن محتوى التقارير لا يساهم بشكل إيجابي في قرارات الإقراض، ولم يكن مطابقا للمعايير الدولية للتدقيق التي لم يتم تفعيلها.

ومع نهاية هذا العمل يمكن القول أن نتائج هذه الدراسة تبقى محدودة في الزمان والمكان، وسنسعى إلى تدعيمها مستقبلا بدراسات حول قياس أثر المحتوى المعلوماتي لتقرير التدقيق على اتخاذ الأطراف ذوي المصلحة لقراراتهم.

الهوامش والمراجع:

[1] - Church. B,Davis. S,McCracken. S, The auditor's reporting model: A literature overview and research synthesis. Accounting Horizons 22 (1), 2008, p 69–90.

[2]-Stolowy H, et al, « Audit financier et contrôle interne » L'apport de la loi Sarbanes-Oxley, Revue française de gestion, 2003/6 no 147, 2003, p. 133-143.

[3] - IAASB: International Auditing and Assurance Standards Board.

- PCAOB: Public Company Auditing Oversight Board.

[4]- CFA Institute. 2011. Usefulness of the Independent Auditor's Report: Survey to the CFA Institute Financial Reporting Survey Pool, 9 p.

- Footprint Consultants. 2011. Study of the perception of statutory auditors' justification ofassessments, p 44.

- voir aussi dans: CPAB. CCRC, amélioration de la qualité de l'audit : un point de vue canadien – le modèle de rapport de l'auditeur, canada, Septembre 2012, 41p.

[5]- - Sirois Louis-Philippe, BeraPalash, Bédrad Jean et JhaAnand, The Informational Value of Emphasis of Matter Paragraphs and Auditor Commentaries: Evidence from an Eye-tracking Study, International Association for Accounting Education Research, 2013, 34 p.

[6]- BarbeOdile, Raimbault Sophie, La justification des appréciations améliore-t-elle la valeur informative du rapport d'audit? 35éme congrès de l'Association Francophone de Comptabilité, Lille, France,2014, 36 p.

[7]- Mikol Alain, Les Audits Financiers (comprendre les mécanismes du contrôle légal, édition d'Organisation, Paris, 1999, p8.

[8]- AbbadiAymen, Escaffre Lionel, Contribution à l'analyse de la perception de l'utilité du rapport d'audit par les utilisateurs en France, France, 2015, 37p.

[9]- AbbadiAymen, Contribution à la compréhension des facteurs à l'origine de la faible utilisation du rapport d'audit : cas des investisseurs institutionnels et des analystes financiers. Doctorat en sciences de gestion. Université Nice Sophia Antipolis, 2014.

[10] - Jensen. M.C, Meckling.W.H, Theory of the Firm, Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure. Journal of Financial Economics3 (4), 1976, p 305-360.

[11]- القانون 10- 01 المؤرخ في 28 رجب 1431ه الموافق 29 جوان 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية عدد 42، الصادرة في 11 جويلية 2010، ص 04.

[12] -CAC40 : est un indice boursier regroupant les 40 plus importantes capitalisations boursières françaises cotées à la bourse de Paris. « CAC » signifie « Cotation Assistée en Continu ». Le CAC 40 est utilisé comme un indicateur de l'évolution économique des grandes entreprises françaises.

[13]- ElfouziNadaaHachicha, Zarai Mohamed, Impact du contenu informatif du rapport de l'auditeur sur le délai de sa signature : étude empirique menée dans le contexte tunisien, la comptabilité, le contrôle et l'audit entre changement et stabilité, France, 2008, pp.CD Rom, 34p.

- Ben Amar. W, Viger. Ch. L'impact du rapport d'audit sur les perceptions et décision des investisseurs: une comparaison entre le Canada et les États-Unis, Comptabilité - Contrôle - Audit 2000/1 (Tome 6), p. 101-118.

[14]-KabajehMajed Abdel Majeed, Al Shanti Ayman Mohammad, Hardan Abdullah Salah, Informational Content of Auditor's Report and its Impact on Making Decisions from Lenders and

Management's View in the Jordanian Industrial Public Firms, International Journal of Humanities and Social Science Vol. 2 No. 14, Jordan, 2012, p 93-103.

[15]- Bertin. E, Jaussaud. J, Kanie. A, Audit légal et gouvernance de l'entreprise, une comparaison France/Japon. Comptabilité-Contrôle-Audit /numéro spécial mai, France, 2002, p117-138.

[16]- Jensen.M.C, Meckling.W.H,op.cit.

[17] - Abbadi et Escaffre, op.cit.

[18]- بابنات. ع، دادي عدون. ن، دعم التسيير بواسطة التدقيق المالي في المؤسسات المؤهلة في الجزائر، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 19، الجزائر، 2015، ص 39-58.

[19] - Coase. R (1937), The nature of the firm, Economica, N.S., 4, Novembre 1987 Traduction française, « La nature de la firme », Revue française d'économie, II, Hiver.

[20]- Martinet Alain-Charles, Gouvernance et management stratégique, une nouvelle science morale et politique, Revue française de gestion, 2008/3 n° 183, France, p. 95-110.

[21]- Moore G. et J. Ronen, External audit and asymetric information, Auditing: a Journal of Practice and Theory, vol. 9 suppl., 1990, p. 234-242.

- Akerlof George. A, The Market for "Lemons": Quality Uncertainty and the Market Mechanism, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 84, No.3,(Aug.,1970), pp. 488-500.

[22]- Melumad. N, Thoman. L, An Equilibrium Analysis of Optimal Audit Contracts, Contemporary Accounting Research, vol.7, 1990, p. 22-55.

- Carassus David et Gardes Nathalie, Audit légal et gouvernance d'entreprise : Une lecture théorique de leurs relations ; Conférence internationale de l'enseignement et de la recherche en comptabilité Bordeaux, 29-30 septembre 2005.

[23]- بابنات. ع، دور التدقيق في إنجاح عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية بالإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2016، ص 106.

[24]- Eliott. J, Subject to opinions and abnormal secuirity return: outcomes and ambiguities. Journal of accounting research, 1982, p 617-637.

- Houghton. K, Audit reports: their impact on the loan decision process and outcome: an experiment. Accounting and business research, 1983, p 15-20.

- Citron et Taffler. The Comparative Impact of an Audit Report Standard and an Audit Going-Concern Standard on Going-ConcernDisclosure Rates. Auditing: A Journal of Practice &Theory, vol. 23, issue 2, 2004, p 119-130.

- Fields et Wilkins, The information content of withdrawn audit qualifications: New evidence on the value of "subject to" opinions. Auditing: A Journal of practice and Theory, 1991.

[25]- Bailey. K ,Bylinsky. J, et Shields. M, Effects of Audit Report wording Changes on the Perceived Message, Journal of AccountingResearch, automne, 1983, p. 355-370.

- Holt. G, Moizer. P, The Meaning of Audit Reports, Accounting and Business Research, Vol. 20, n^0 78, 1990, p 111-121.

- Hatherly. D, Innes. J, et Brown. T, The Expanded Audit Report, The Institute of Chartered Accountants of England and Wales' Research Board, 1992, p 70.

- Monroe. G, Woodliff.D, The Effect of Education on the Audit Expectation Gap, Accounting and Finance, mai, 1993, p 61-78.

- Monroe. G, Woodliff. D, An Empirical Investigation of the Audit Gap: Australian Evidence, Accounting and Finance, mai, 1994, p 47-74.

- Gonthier-Besacier. N, Contribution à L'analyse de L'information Transmise par les Rapports d'Audit, Thèse de doctorat, Université de Paris Dauphine, 1996, 425p.

[26] - IOSCO : International Organization of Securities Commissions.

[27] -Amélioration de la qualité de l'audit: un point de vue canadien: le modèle de rapport de l'auditeur, 2012.

-L'Union Européenne a constitué un groupe de réflexion sur le rapport d'audit. Les premiers résultats de ce groupe ont débouché sur l'émission du rapport 'MARC' en 2011.

-Compagnie Nationale des Commissaires aux Comptesen France, 2011 : étude sur la perception de la justification des appréciations des commissaires aux comptes. Cette enquête concerne, juste la deuxième partie du rapport d'audit, telle que définie par la Norme d'Exercice Professionnel N°700 (NEP700).

-Le PCAOB (normalisateur américain) a commandité une enquête relative aux possibilités de révision du rapport d'audit standard.

[28] - Abbadi, op.cit.

-Sirois, et al, op.cit.

[29] - Abbadi et Escaffre, op.cit.

[30] -ICCA: Institut Canadien Des Comptables Agréés.

-CCRC: Conseil Canadien Sur La Reddition Des Comptes.

[31] - CIF : Centre de L'information Financière de Deloitte, Canada.

[32] - MAR : A Framework for Extended Audit Reporting. Research Project Commissioned by ACCA.

[33] - Barbe et Raimbault, op.cit.

[34]-Vanstraelen.A, Schelleman. C, Meuwissen. R, Hofmann. I,The reporting Debate: Seemingly Intractable Problems and Feasible Solutions. European Accounting Review 21(2), 2012,p 193-215.

[35] - Barbe et Raimbault, op.cit.

[36] - Sirios et al,op.cit.

[37]- يشير القانون التجاري مثلا في المواد 584،585 بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة، وفي المواد 715مكرر4 إلى غاية 715مكرر 14 بالنسبة لشركات المساهمة.

[38]- تم اصدار المعيار الجزائري للتدقيق 700: تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية، وزارة المالية، الجزائر، 2016.

- كذلك هناك معيار في طور الاصدار متعلق بتقرير تدقيق القوائم المالية، المعيار 705: التعديلات المحدثة على الرأي المعبر عنه في تقرير المدقق المستقل.

[39]- أنظر المادة 25 من القانون 10- 01 المتعلق بالمهنة، مرجع سبق ذكره.

[40]- المادة 25 من القانون 10-01، مرجع سبق ذكره.

- المرسوم التنفيذي رقم 11-202 المؤرخ في 23 جمادى الثانية 1432ه الموافق 26 ماي 2011م، يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وآجال ارسالها، الجريدة الرسمية عدد 30، الصادرة في 01 جوان 2011.

- قرار مؤرخ في 15 شعبان 1434ه الموافق 24 جوان 2013، يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، الجريدة الرسمية عدد 24، الصادرة في 30 أفريل 2014.

- معايير التدقيق الجزائرية.

[41]- المعيار الجزائري للتدقيق 570: استمرارية الاستغلال.

[42]- بابنات ودادي عدون، مرجع سبق ذكره.

[43]- بابنات، مرجع سبق ذكره، ص 105.

- Dagorn Nathalie, Floquet Mathieu,YokusMahmut, Détection Du Risque De Continuité D'exploitation Dans UnEnvironnement Économique Incertain : Le Cas De L'audit D'une Pme, 32éme congrès, Association Francophone de Comptabilité, Montpellier, 2011, 22p.

- Barbu Elena, Mallet Benoit, Thealet Sébastien, Le commissaire aux comptes face à La Crise Economique Et Financière, 32éme congrès, Association Francophone de Comptabilité, Montpellier, 2011, 21p.

- Burlaud Alain, Le commissaire aux comptes et la question de la continuité de l'exploitation en période de crise économique. Dans 4ème conférence internationale Accounting and Management Information Systems, Academiei de StudiiEconomice, Bucarest, Romania, 2009, 17p.